حماية الأسرة في ظل تحديات العولمة

Protecting the family against the challenges of globalization

عيمور فيروز[1]، كروي كريمة [2]

[1] جامعة خميس مليانة، f.aimour@univ-dbkm.dz
مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"

[2] جامعة خميس مليانة، k.keroui@univ-dbkm.dz
مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"

تاريخ الإرسال: 2023-04-11 تاريخ القبول: 2023-04-22 تاريخ النشر: 2023-04-26

ملخص:

اقترن عالم اليوم بالعديد من المستجدات والمتغيرات التي لم يسبق له ان شهدها من قبل، ولعل من أبرزها ظاهرة العولمة التي قلصت المسافات حتى جعلت العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة، تتداخل فيه الأفكار والثقافات. حيث ساهمت الثورة التقنية في مجال الاتصالات بشكل كبير في انتقال المعلومات وتدفقها في كل الاتجاهات، بل ونقل أشكالا ونماذج متعددة من الأفكار والثقافات من مجتمع لآخر، الشيء الذي أثر سلبا على استقرار المجتمع والأسرة على حد سواء، على اعتبار أن الأسرة تمثل اللبنة الأولى في أي بناء اجتماعي، بل أكثر من ذلك الدرع الحصينة لأي اختراق يمكن أن يمس أمن الأفراد والمجتمعات. وعليه

جاءت هذه الدراسة للبحث في أهم التحديات التي أفرزتها العولمة على الأسرة، وعلى مدى قدرة هذه الاخيرة على التحصن إزاء ذلك.

كلمات مفتاحية: العولمة، الأسرة، الأنترنت، التفكك الأسري، تحرر المرأة.

Abstract:

Today's world has been accompanied by many developments and changes that have never been seen before, perhaps most notably the phenomenon of globalization, which has reduced distances to make the world a small cosmic village, where ideas and cultures overlap. The technical revolution in telecommunications has contributed significantly to the transmission and flow of information in all directions. and even transposed multiple forms and models of ideas and cultures from one society to another, This has had a negative impact on the stability of society and the family alike. the family is the first building block of any social construction, Rather, it is the fortified shield of any penetration that can affect the security of individuals and communities. The study therefore examined the most important challenges that globalization posed to the family and the latter's ability to fortify it.

Keywords: *Globalization, family, Internet, family disintegration, women's emancipation.*

مقدمة :

فرضت العولمة نفسها كظاهرة نتجت عن عالم ما بعد الحرب الباردة على العالم بأسره دون مراعاة للحدود الجغرافية والسياسية، حيث اصبح واقعا لا يمكن تجاهل تأثيراته التي طالت مختلف جوانب الحياة لأي مجتمع والأسرة

كنظام اجتماعي لا تعيش بمعزل عن سائر نظم المجتمع وليست بمنآى عن التغيرات التي طرأت على المحيط الإجتماعي الذي توجد فيه.

وبما أن الأسرة هي اللبنة الأساسية كان التخوف الأكبر من العولمة هو تهديدها للبناء الاجتماعي للأسرة، نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من خصوصية ثقافية ودينية التي تستمد من الموروث الحضاري وما يتميز به من عادات وتقاليد اجتماعية وثقافية نابعة من البيئة العربية مصدرها الدين الإسلامي انطلاقا من الأهمية والدور الكبيرين الذي تحتله الأسرة في بناء مجتمع قوي متماسك، وأصبح موضوع الأسرة ودورها في استقرار المجتمع من المواضيع الأساسية للبحث السوسيولوجي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض المشكلات والأزمات التي تتعرض لها الأسرة في عصر العولمة، ثم التعرف على مختلف الآليات المتخذة لحماية الأسرة من خلال مشاريع التعديل التي تعرض لها قانون الأسرة وكذا مختلف الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وتنطلق إشكالية الدراسة من مجموعة التساؤلات المركزية:

- كيف أثرت العولمة على البناء الأسري في الدول العربية ومن بينها الجزائر؟
- ما هي الآليات المتخذة لحماية الأسرة الجزائرية من أثار العولمة؟ وهل هذه الآليات تهدف إلى حماية الأسرة أم مواكبة تطورات العولمة؟
- ما هو المطلوب لاطلاع بهذا الدور بفعالية أكبر من جميع مؤسسات المجتمع لحمايتها وسلامتها من مخاطر الأزمات التي تهددها وتهدد المجتمع برمته من ورائها؟

وفي محاولة منا للإجابة على التساؤلات المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. ارتبط تأثير العولمة على الأسرة بالبعد الثقافي للعولمة.

2. رهنت محاولات الأسرة التكيف مع متطلبات الثورة التكنولوجية دورها في الحفاظ على استقرار المجتمع.
3. ساهمت دعاوى تحرر المرأة في إحداث الشرخ الأسري.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم كيفية تأثير العولمة على البناء الأسري وتحليل مختلف الآليات والتشريعات التي اتخذت لحماية الأسرة ومدى نجاعتها.

وفي ضوء المنهج المستخدم تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية يتطرق المحور الأول إلى مفهوم العولمة والأسرة، أما المحور الثاني فيدرس أثر العولمة على الأسرة، في حين يتناول المحور الثالث إلى الآليات المتخذة لحماية الأسرة من التفكك والحفاظ على استقرار المجتمع.

1. العولمة والأسرة: مقاربة مفاهيمية.

1.1. العولمة: مفهومها ووسائلها.

تباينت وجهات نظر الباحثين في العولمة بين من عرفها بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم، ومن عرفها بأنها تراجع أثر العامل الجغرافي، وفي تعريف آخر هي انضغاط الزمان والمكان على المستوى العالم، وقد تعني عند البعض معنى شاملا لتدل على مجموع العمليات التي يتم من خلالها تجميع شعوب العالم المختلفة في مجتمع كوني عالمي واحد، وهناك من عرف العولمة بالتحرر وإزالة القيود والمعوقات التي تفرضها الحكومات على كافة الأنشطة والتحركات الاقتصادية والسياسية، في حين ذهب البعض إلى تعريف العولمة على أنها تعني التغريب والأمركة.[1]

ويعرفها "جيمس روزانو"، أحد علماء السياسة الأمريكيين على أنها العلاقة بين مستويات متعددة، لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة، والأيديولوجيا، وتشمل إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل،

وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.[2]

العولمة هي منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن انماط السلوك ومناهج الحياة، يراد بها إكراه العالم كله على الاندماج فيها، وتبنيها، والعمل بها والعيش في إطارها.[3]

العولمة هي نظام عالمي يقوم على العقل الالكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.[4]

وباختصار العولمة هي التداخل الواضح في أمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية.[5] ومما يساعد أكثر على فهم ظاهرة العولمة، هو تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تدعو إليها، والتي تتمثل في:[6]

1. حرية انتشار المعلومات بحيث تصير مشاعة لجميع الناس.
2. أهمية تذويب الحدود بين الدول، وحرية انتقال السلع والبشر ورؤوس الأموال.
3. زيادة معدلات التشابه بين الجماعات الإنسانية والمجتمعات والمؤسسات الثقافية.

وقد ارتبطت تأثيرات العولمة على الأسرة بتأثير العولمة الثقافية بالدرجة الأولى، التي اعتمدت في ذلك على مجموعة من الوسائل أو بتعبير أصح أسلحة ترتبط بالأدوات المؤثرة في العقل والنفس والفكر والعقيدة، ومنها الفضائيات بالأفلام والمسلسلات، الانترنت بالمواقع الثقافية والإباحية، الكتاب، الكلمة، الندوة، المحاضرة، التعليم الثقافة، الفنون، وغيرها، وبالطبع فإن هذه الاسلحة

والسموم تحمل ذخائر خطيرة تنطوي على خلط الأوراق وإثارة الشبهات في العقيدة والفكر والتاريخ والثقافة في نفوس النشء الجديد. وإن أهم ما يميز هذه الأسلحة أنها خفية لا نحس بها، وناعمة لا ندرك مخاطرها، وجاذبة لا نعلم سبل الابتعاد عنها.[7]

2.1. الأسرة: مفهومها ووظائفها.

تعددت تعاريف الأسرة حسب وجهة نظر كل باحث، وحسب اختلاف الزاوية التي ينظر منها، لكنهم اتفقوا على أنها نظام اجتماعي متكامل، يؤدي دورا هاما في تنشئة الأجيال،[8] ومن التعاريف المقدمة لها نجد:

الأسرة نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع التي توجد وتتطور فيه، وحسب عالم الاجتماع "دوركايم" أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية وهي مجتمع منظم، حيث تربط الأعضاء قانونيا وأخلاقيا فيما بينهم.[9] أما أوغست كونت فقد عرفها بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور.[10]

أنها الوحدة الأولى للمجتمع، وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعيا، ويكسب فيها الكثير من معارفه وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويعد فيها أمنه وسكنه.[11]

أنها الجماعة الأولية الأساسية في التنظيم الاجتماعي التي تحضن الفرد عبر مراحل حياته، إذ تعتبر أساس تنمية وبناء شخصيته، وتحديد أنماط سلوكه في النظام الاجتماعي المتشابك، فهي تشكل الإطار الاجتماعي العام الذي تنشأ عن طريقه محددات السلوك عند الأفراد، كما تعتبر الأساس الاجتماعي الأول في تشكيل وبناء شخصيات أفراد المجتمع إذ تظفي على أبنائها خصائصها وطبيعتها.[12]

تخضع الأسرة كنظام اجتماعي إلى معايير أساسية تتمثل في معيار الرابطة القانونية الشرعية الإجتماعية بين الرجل والمرأة الذين هما الزوجين،

ومعيار الرابطة البيولوجية التي تجمع بين الآباء والأبناء، بالإضافة إلى معيار الرابطة المجالية والتي تتمثل في الإشتراك في مجال معيشي واحد وهو البيت، وكذا الرابطة الوظيفية والعضوية التي تتجسد في وجود تنوع معين من التعاون بينهم والإحساس والشعور المشترك بالمسرات والهموم.[13]

وأهمية الأسرة إذا نابع من دورها، إذ تلعب دورا لا غنى عنه في إعادة الانتاج البيولوجي والاجتماعي، فالولادات، والرعاية، التنشئة الاجتماعية الأولية للأبناء، كلها ترتكز في جزء كبير على الآباء والأمهات، الذين يحاولون ضمان تنمية ورفاهية أطفالهم. كما أن العلاقات والروابط التي تنتجها الأسرة ذات طبيعة خاصة، وتعد ضرورية وحيوية لاستمرار النظام الاجتماعي ككل، لأن الأسرة هي مهد الدولة وقاعدة المجتمع، إنها منبع العيش المشترك للمجتمع وللدولة على حد سواء.[14] فالأسرة هي المدرسة الأساسية، والمركز الأول الذي يتلقى الإنسان فيه علومه معارفه الأولى، وهي الصرح الأساسي الذي يغرس فينا التقاليد والعادات الجيدة، والأخلاق الحميدة، وهو المعقل الذي تنمو فيه مشاعرنا وأحاسيسنا وانفعالاتنا، وتتكون فيه شخصيتنا، وتترعرع أفكارنا، أي انه التربة الأولى لفسيلة غصة يانعة، تحتاج لرعاية خاصة، ورعاية فريدة حتى تنمو وتصبح أجمة وارفة، تكون أصلا وظلا لفسيلة جديدة.[15]

وعلى العموم يمكن رصد أهم أدوار الأسرة في:[16]

1. **الوظيفة البيولوجية:** تعد الوظيفة البيولوجية المصدر الأساسي لإنجاب الأطفال، كما يستمد الاطفال شرعية وجودهم طبقا للمعايير والأسس التي توضع في المجتمع، وحسب نمطه الثقافي والاجتماعي والأخلاقي والديني، ومن ثم تعتبر الأسرة الجماعة الاجتماعية التي تهدف للمحافظة على النوع البشري واستمراريته.

2. **الوظيفة الاجتماعية:** تمثل الأسرة أكبر قوة اجتماعية يمكن أن تؤثر في الفرد مقارنة بالأصدقاء، والمعلمين وزملاء العمل، وغيرهم... ولذلك تؤدي إلى

نمو الألفة والمحبة والشعور بالانتماء بين اعضائها، كما تتيسر فيها عمليات الاتصال وتنشط عمليات انتقال العادات من الآباء إلى الأطفال. وتعد الوظيفة الأخلاقية أهم وظيفة باقية للأسرة منذ تطور وظائفها، والتي تتمثل في قواعد السلوك والآداب العامة، قوالب العرف والعادات والتقاليد، ومستويات الخير والشر، الفضيلة والرذيلة والحسن والقبح وما إليها من معايير العمل والسلوك الأخلاقي.

3. **الوظيفة النفسية:** تتمثل في توفير الدعم النفسي للأبناء، وذلك بتزويدهم بالإحساس بالأهم والقبول في الأسرة، من خلال غمر الأبناء بالحب والعاطفة والاستقرار العائلي والحماية والأمن.

4. **الوظيفة الاقتصادية:** ويقصد بها توفير المال الكافي واللازم لاستمرار حياة الأسرة، وتوفير الحياة الكريمة، أي أن الاسرة هي المسؤولة عن توفير الحاجيات المادية لأفرادها، فهي وحدة انتاجية واستهلاكية في آن واحد.

5. **الوظيفة التربوية:** الأسرة هي الخلية الحية التي تنجب الأطفال بصورة يقرها المجتمع، حيث تتولى رعايتهم والعناية بشؤونهم من النواحي الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية، فهي التي تقوم بتحويل الفرد إلى فرد اجتماعي من خلال مساعدته في إدراك ذاته، وتدريبه على شغل مجموعة من الأدوار التي تحدد نمط سلوكه اليومي. فهي تقوم بأهم عملية تربوية في حياة الإنسان، وهي عملية التنشئة الاجتماعية. وتلعب الخبرات التي يتلقاها الطفل في سني حياته الأولى في أحضانها دورا رئيسيا وباقيا في حياته المقبلة لأنه مازال قليل الخبرة سهل التشكيل طيع العود.

2. أثر العولمة على الأسرة:

لقد أثرت العولمة بمختلف جوانبها على الأسرة كما أثرت على المجتمع تأثيرا مباشرا، إلا أن العولمة الثقافية التي تستهدف الهوية والقيم الأخلاقية والحضارية هي أخطرها على الإطلاق، لأنها تدخل مباشرة في صياغة الفكر

والسلوك الإنساني بوسائل متعددة، حيث حملت العولمة مظاهر تحول كثيرة في الأسرة، كانت جذرية وصادمة لدرجة أنه لم يعد هناك ما يدهش فيما يتعلق بسلوك أفراد الأسرة، فهناك سلوكات لم يكن من الممكن تخيل حدوثها منذ ثلاثين عاما، قد تم تبنيها ووضعها على أنقاض المؤسسة الأساسية للمجتمع، هذه الأخيرة التي تقلص حجمها وتراجع دورها، بل وهيمنت القيم الفردانية داخل فضائها، حيث تمحور المجتمع حول قيم الإنجاز والنجاح المادي والمهني، فأصبح الأبناء عقبة في طريق تحقق الأحلام، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي. فتراجعت بذلك الوظيفة الإنجابية للأسرة، بل لم تعد هي الفضاء الوحيد لذلك وإنما نافستها فضاءات أخرى، إذ يشهد إنجاب الأبناء خارج إطار الأسرة وخارج علاقة الزواج ارتفاعا، يقود ذلك أيضا للحديث عن ميلاد صيغ أخرى للعلاقة بين الرجل والمرأة، بديلة عن الأسرة ومنافسة لها.[17]

وتثير العولمة عددا من الإشكالات منها تهديد الهويات الذاتية والخصوصية الثقافية والانحراف الأخلاقي الذي برز من خلال تنامي معدل الجريمة والتعاطي المخدرات وأعمال العنف والتفكك الأسري بسبب ارتفاع نسب الطلاق والأطفال الغير الشرعيين، ويمكننا القول أن الإنهيار الأخلاقي والتمزق الأسري من أخطر أزمات الأسرة في ظل العولمة.

كما أن الدعوات المطالبة بنبذ الحجاب، وتحرر المرأة، ومساواتها مع الرجل ساهمت كلها في ظهور نوع جديد من الحجاب العصري تأثرا بما يعرض في الأفلام والمسلسلات والبرامج المدبلجة، والتي تدور أغلب موضوعاتها على علاقات غير شرعية بين الرجل والمرأة، تنتهي في آخر المطاف إلى إنجاب أطفال قبل الزواج الشرعي، حيث تظهر هذه البرامج هذه المشاهد وكأنها سلوكيات مشروعة، وهو بدوره ماساهم في انتشار الرذيلة والتفسخ الأخلاقي في الأسرة والمجتمع على حد سواء.[18]هذا ناهيك عن الدعوة إلى حرية العلاقة الجنسية المحرمة، واعتبار ذلك من حقوق المرأة الأساسية

ونشر مصطلح الجندر-Gender- بدلا من كلمة –Sex- وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، والدعوة إلى تحديد النسل والاعتراف بحقوق الزناة، والاعتراف بالشذود الجنسي، وانهاء تبعية المرأة والبنت من الناحية الاجتماعية.[19]

1.2. الانهيار الأخلاقي:

ساهمت العولمة بوسائل الاعلام والاتصال الحديثة وقنوات البث التلفزيونية – بما تبثه من أفلام ومسلسلات ورسوم كارتونية وألعاب الكترونية وغيرها- بنشر الثقافة الغربية، والقيم السيئة في بيوت الأسر المسلمة، كما استبدلت اللغة العربية الفصحى باللهجات الدارجة، والألفاظ السوقية، ناهيك عن تقليد الغرب في كل شيء المأكل والملبس وصيحات المودة وقصات الشعر، بحجة التحديث والعصرنة انبهارا بالثقافة الغربية.[20] وقد كان نتيجة التحول الذي شهدته الاسر المسلمة في قيمها ووظائفها، والذي من مظاهره ما يلي:[21]

1. المبالغة في تأمين احتياجات المعيشة للأبناء، حيث طغت العناية بالاحتياجات المادية للأبناء من مأكل ومشرب وملبس... على غيرها من العناية بالجوانب الاخرى الروحية والنفسية والعقلية والاجتماعية.
2. اهمال الإعداد الروحي للأبناء وعدم الاهتمام به من الناحية العقائدية والتعبدية والأخلاقية كتعليمهم معاني الإيمان بالله، وتدريبهم على أداء الصلاة، وغرس القيم الحسنة فيهم...
3. انتقال مجالات الوظيفة التربوية إلى المؤسسات الأخرى كدور الحضانة والخادمات والاكتفاء بدور المؤسسات التعليمية –المدارس- في رعاية الابناء فكريا وعلميا.
4. التحول في نمط العلاقات بين أفراد الأسرة، حيث سيطرت المصالح الشخصية، والمنافع المادية بدل المودة والرحمة، كما غاب التآلف والتكافل داخلها.

لقد استعانت العولمة بمؤسسات الهيمنة الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ففي السنوات الأخيرة خاصة فترة التسعينات كثفت الحركات النسوية العالمية جهودها وكذلك نشطاء حقوق الإنسان من نقل افكارها وتصوراتها من حيز الكلام النظري إلى حيز التنفيذ العملي، ومن الأطر الثقافية والأخلاقية والاجتماعية الخاصة ببعض الشعوب والحضارات الغربية إلى النطاق العالمي العام، ومستغلين طغيان موجات العولمة والتطور الرهيب لوسائل الإعلام والإتصال خاصة الأنترنت التي أختزلت جميع الحدود، وذلك من خلال إقامة مؤتمرات واتفاقيات نوقشت فيها قضايا مختلفة متعلقة بالأسرة. ومن بين تلك القضايا ما يتعلق بإجراءات السماح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج، وذلك من خلال الاعتراف بالأشكال الأخرى للأسرة.[22] كما جاء في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في "كوبنهاجن" 1995، الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة مع وجوب توفير بيئة تكفل لها الحماية والدعم وتوجد للأسر أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية.

2.2. التمزق الأسري:

عملت العولمة على تقوية النزعة الأنانية لدى الفرد وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية مما انعكس سلبا على الروابط والاجتماعية بالإضافة إلى تغير دور الأسرة، حيث لم تعد تقم بوظائفها كما في السابق، كنتيجة حتمية لضغوط الحياة المعاصر التي واكبها خروج المرأة للعمل على حساب دورها داخل الأسرة، مما أدى إلى تردي علاقة الآباء بالأبناء وانصراف الوالدين عن دورهم التربوي ما عدا الرعاية المادية، يقابل ذلك استغناء الأبناء عن الحاجة إلى أولياء الأمور تحت عناوين الاستقلالية وبناء الذات. ومن جهة أخرى فإن التردي الأخلاقي النتاج عن العولمة يقف وراء كثرة الخيانات الزوجية التي تعد من أخطر أسباب الطلاق كما أن جنوح المرأة إلى الإعتاق من

تبعات الأسرة باسم المساواة أو حقوق المرأة لا يقبله الرجل العربي، كل هذا يعجل انهيار الأسرة لنجد أنفسنا أمام ارقام مذهلة لنسبة الطلاق في المجتمع فضلا عن نسبة العنوسة التي فاقت التصور.[23]

لقد ترتب عن سوء استخدام أجهزة الاتصال الحديثة كالانترنت وغيرها في عالم جعلته العولمة عبارة عن قرية كونية صغيرة، ترتب عن ذلك نقص التواصل بين الأسر، ففي الماضي كان الاقراب يتزاورون في المناسبات وغيرها، أما في العالم المعاصر فقد أصبح الكثير منهم يكتفي بكتابة الرسائل القصيرة، أو إجراء اتصال هاتفي على أكثر تقدير، كما ترتب عن العولمة غياب التكافل الاجتماعي ومظاهره، حيث شاعت النزعة الأنانية، والنظرة المادية للأفراد، ما أدى في كثير من الأحيان إلى كثرة النزاع والخصام بين الأقارب وذوي الأرحام، حتى وصل الأمر إلى تمرد الأبناء عن الآباء بالعقوق والسب والشتم، وحتى الضرب والقتل، وذلك في ظل ارتفاع الأصوات المطالبة باحترام حقوق الطفل وفتح المجال أمام الأبناء للتمتع بالحرية.[24]

3.2. تحرير المرأة:

يرى أنصار تحرير المرأة أن العولمة قد حققت مكاسب لكبير للمرأة، لأنه ساهم في خروج المرأة من العزلة الثقافية نحو الحرية حسب ما يدعون، ودليل ذلك نمو الحركات النسوية وما ارتبط به من نمو الهيئات والجمعيات المدنية الخاصة بالمرأة، وهم يرون أن دعم قضايا تحرر المرأة قد جاء عند قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي استجابة لدواعي أخلاقية تنسجم مع حركة الإنعتاق العام وتعميم القيم الكونية وفي مقدمتها المساواة بين الجنسين ورفض التمييز العنصري ضد أي فئة، كما أنهم يعتبرون أن اهتمام الدول العربية بالمرأة جاء كاستجابة للضغوط لإطفاء صورة الحداثة والتقدم على سياساتها والتغطية على الذهاب قدما للقيام بإصلاحات سياسية وهم يفتخرون بنجاح العديد من الجمعيات النسوية في انتزاع هامش كبير من الاستقلالية تجاه السلطات

السياسية، مثل جمعية النساء الديمقراطيات في تونس ومجموعة كبير من الجمعيات النسوية المستقلة في الجزائر.[25]

وقد توجه رواد العولمة منذ تسعينات القرن الماضي إلى تحريض المرأة لاسيما المسلمة على المطالبة بحق الحرية في حياتها الجنسية منذ وصولها سن 16 سنة، بحجة أن منعها من ذلك قد يؤدي إلى تعقيدات في مؤسسات المجتمع المدني. مما يعني ألا تكون الحياة الزوجية هي الناظم لحياة المرأة الجنسية، ويعني كذلك انهيار الإطار الزوجي وكذا الأسرة، إضافة إلى المساس بالأخلاق الاجتماعية للأسر، وتجاوز ما تقتضيه الفطرة والطبيعة، والتي تنعكس سلبا على الحق في تكوين أسرة متماسكة.[26]

ومساندة لذلك دعا إعلان مؤتمر المرأة المنعقد ببكين في سبتمبر 1995 إلى التسامح مع الأسرة اللانمطية أي الأسرة المتكونة من والد واحد هو المرأة المتزوجة، وكذا الأسرة المتكونة من جنس واحد من رجلين أو امرأتين. وفي ذلك تفكيك للأخلاق للأسرة ليس في الإسلام فحسب، بل في المجتمعات الإنسانية كافة من خلال هدم السلطة الأبوية في الأسرة وتشويه دور الأم كأم، وإطلاق الحرية الجنسية للأولاد. وهذا ما ساهم في بروز ظاهرة أطفال الشوارع الذين يتركون في شوارع المدن الكبرى معرضين لكل المخاطر، قبل أن يتحولوا بدورهم إلى مصدر للخطر فيمارسون السرقة، العدوانية، تناول المخدرات وممارسة الدعارة.[27]

3.3. الآليات المتخذة لحماية الأسرة من التفكك والحفاظ على استقرار المجتمع.

1.3. الآليات القانونية.

ويقصد بها الإطار التشريعي المتمثل في قانون الأسرة الجزائرية وما تضمنه من آليات لحماية الأسرة، في خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين ظلت الأسرة الجزائرية يحكمها قانون 1984، رغم التغيرات التي

طرأت على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية، حيث حالت الظروف الأمنية عن إصدار قانون جديد لأسرة حتى سنة 2005، هو اعطاء الزوجة الحاضنة المطلقة حق المسكن وتعزيز حقها في طلب التطليق لحمايتها، كما وضع شروطا قوية امام تعدد الزوجات،[28] هذه الإجراءات القانونية على الرغم أنها تظهر في صالح المرأة إلا ان انعكاساتها كانت وخيمة على الأسرة، ظهرت مباشرة بعد تطبيق القانون وتجسدت عدة مظاهر منها انتشار ظاهرة الزواج العرفي الغير معلن وتهرب الزوج من دفع حقوق الزوجة والأطفال وتوفير السكن لهم، وبروز الآفات الاجتماعية المختلفة، وموضوع الولي في الزواج الذي اثار جدل كبيرا حول موضوع الولي حتى تدخل رئيس الجمهورية الأسبق والغى التعديل بمرسوم تنفيذي لكن المتصفح لقانون الأسرة يجد أن شرط الولي بقي في زواج الصغيرة دون الراشدة التي سمح لها القانون أن تختار من يتولى عقد زواجها، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية التي تشترط تراتبا معينا في الولاية على عقد الزواج.كما أقر القانون فكرة المساواة بين الرجل والمرأة.[29] ونلاحظ أن التعديلات الواردة على قانون الأسرة تواكب العولمة فبدلا من أن تكون الدرع الحامي للأسرة والمجتمع ويحافظ على القيم الحضارية والأخلاقية اصبح تشرع وتقنن لقيم العولمة.

2.3. الآليات المؤسساتية:

ويقصد بذلك الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التضامن الوطني وحماية الأسرة و قضايا المرأة ، من خلال برنامج تفعيل دور الأسرة في الحفاظ على القيم في ظل تحديات العولمة: يتفرع هذا البرنامج إلى فرعين ولكل منهما تدابيره ومؤشراته الخاصة:[30]

أ- ترقية استفادة الأسر من خدمات التكنولوجيا الإعلام والإتصال: ومن أهم التدابير ذات الأولوية الخاصة بهذا البرنامج نجد ما يلي:

1. تيسير وصول الأسر إلى التكنولوجيا المعلومات خاصة من خلال تفعيل وتوسيع الإستفادة من برنامج أسرتك.
2. حماية الأطفال من خلال توفير برامج المراقبة المحدودة لاستعمال الأنترنت، وتوعية الأولياء بمخاطر الإستعمال دون مراقبة الأنترنت ووسائط الإتصال الأخرى على الأطفال.
3. تفعيل وسائل مراقبة فضاءات الانترنت، مقاهي الانترنت خاصة من خلال وضع ميثاق يحدد التزامات هذه الفضاءات.

ب- ترسيخ المبادئ الوطنية وترقية روح المواطنة: التدابير ذات الأولوية الخاصة بهذا البرنامج وهي:

1. تكثيف الأنشطة الإعلامية والثقافية لتنمية الإحساس بالانتماء والهوية مع الانفتاح على العالم.
2. تنشئة الشباب والأطفال المتمدرسين على القيم الروحية ومبادئ الإسلام.
3. تنظيم منتديات للشباب لتبادل المعرفة والخبرات وتنظيم حملات تطوعية لترقية المشاركة المجتمعية.

الخاتمة:

إذا كانت الاكتشافات الحديثة والتطور التكنولوجي في شتى مجالات الحياة قد ساهمت بشكل أساسي في رقي الأمم والمجتمعات كالحاسوب واللوحات الالكترونية والهواتف النقالة والذكية والتلفاز وغيرها، إلا أنها وبالمقابل أثرت سلبا على أهمية الأسرة ودورها في البناء الاجتماعي، حيث استغل تيار العولمة كل الأساليب والوسائل المتاحة للسيطرة والتأثير على دول العالم، حيث كان للقنوات الفضائية، وشبكة المعلومات العنكبوتية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والصحف الالكترونية وغيرها الدور الكبير والفعال في نقل الأسر المجتمعات من حالة التمايز الثقافي الطبيعي إلى حالة النمطية الثقافية المفروضة. بل أكثر من ذلك في تغيير وربما إلغاء دور الأسرة كلبنة أساسية في المجتمع.

وفي ظل تنامي التحديات التي فرضتها العولمة على الأسرة، وفي ظل المتطلبات الجديدة التي تسعى الأسر لمواكبته كان لابد من ايجاد مخرج يحول دون حدوث الأسوء، وعليه ارتبط الخروج من هذا المأزق الحضاري بأن تتحمل كافة المؤسسات التشريعية والمؤسسات المهتمة بشؤون الأسرة مسؤوليتها بسن القوانين التي تحافظ على ثوابت المجتمع وأصوله وأن تطور ذاتها بما يتناسب والمستجدات التي أفرزتها العولمة وأن تستحدث الآليات التي تتناسب مع هذا الواقع، حتى يكون القانون أكثر انسجاما ويراعى فيه الجوانب القانونية والشرعية ويأخذ في الحسبان التطورات الحاصلة في المجتمع، أما اذا اختارت الهيئة التشريعية الانسياق خلف تيار العولمة وتحديث نظام الأسرة وكانت المواثيق والأعراف الدولية هي المرجع الوحيد الذي تحتكم إليه فإنها ستعجل بانهيار الأسرة وبالتالي انهيار المجتمع، ولن تفلح جهود بقية المؤسسات في الحفاظ عليها.

وعلى العموم فمن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ما يلي:

1. أن الفئة المستهدفة من العولمة الثقافية بالأساس ممثلة في فئة النساء والاطفال والشباب، ما أثر سلبا على استقرار الأسرة كون اللبنة الاولى – المرأة- لتكوينها عرضة لتحطيم دورها الطبيعي، واستبداله بأدوار أخرى لا تتماشى والفطرة السليمة.
2. لابد من أن يكون كل من الرجل والمرأة على اطلاع تام بالمسؤوليات التي تنتج بعد بناء الأسرة أكثر من السعي نحو تحقيق رغبة كل طرف على حساب مسؤولياته.
3. نظرا لأهمية الوازع الديني في حياة الأفراد والمجتمعات، كان لابد على الأسرة أن تتحصن به، حتى تستطيع مجابهة امتدادات العولمة نحوها.
4. ضرورة توافق التشريعات الوطنية مع مقتضيات الأسرة بما في ذلك الدين، العادات والتقاليد... أكثر من مواكبتها للتشريعات الدولية.

التهميش والإحالات :

[1] أسماء عبد المطلب بني يونس، (2012)، "عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، المجلد 9، ص ص 92-93.

[2] وليد الرشودي، (2008)، "التماسك السري في ظل العولمة"، ورقة مقدمة لندوة الأسرة المسلمة والتحديات المعاصر، **مجلة البيان**، من الموقع:
https://almoslim.net/node/103686

[3] سمر محمد علي اسماعيل ربابعة، (2018)، "العولمة وبعض انعكاساتها على تربية الأبناء"، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد 19، ص 411.

[4] المرجع نفسه، ص 410.

[5] وليد الرشودي، مرجع سابق.

[6] أسماء عبد المطلب بني يونس، مرجع سابق، ص 93.

[7] ندى جاسم المهداوي، (2012)، "أثر الترابط الأسري في تحدي العولمة الثقافية"، في: **التماسك الاسري في ظل العولمة**. الشارقة: دائرة مراكز التنمية الأسرية ، ص 18.

[8] آسيا علوي، "الأسرة المسلمة ودورها في مواجهة التحديات المعاصرة"، المؤتمر الدولي التاسع: قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة، ص 1011، من الموقع:
http://fac-sciences-islamiques-ar.univ-batna.dz/images/ouvrages-enseignants/Aloui.Assia4.pdf

[9] رزيقة بن قسمية، (2020-2021)، "المشكلات الأسرية وديناميكية التغيرات السيوسيو-اقتصادية في الأسرة الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه L. M. D. في علم الاجتماع العائلي**، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، ص 37.

[10] ندى جاسم المهداوي، مرجع سابق، ص 10.

[11] آسيا علوي، مرجع سابق، ص 1011.

[12] مريم رمضاني، (2019)، "دور السياسات العامة في حماية الأسرة في الجزائر 2010-2016"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 2، المجلد 6، ص 228.

[13] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[14] نوال بوطرفة، (2021)، "مقاربة نظرية لتحول الأسرة الجزائرية في ظل العولمة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، العدد 07، ص 28.

[15] عبد الله بن محمد بن حمد العميريني، (2003)، **الأسرة المسلمة ومواجهة تحديات المعاصرة**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 57.
[16] رشيد طبال، (2019)، "الأسرة بين الثابت والمتغير"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 27، ص ص 35-37.
[17] نوال بوطرفة، مرجع سابق، ص 26.
[18] آسيا علوي، مرجع سابق، ص 1017.
[19] وليد الرشودي، مرجع سابق.
[20] المرجع نفسه، ص 1019.
[21] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[22] نجية رحماني، (2017)، "أثر العولمة على الأسرة ودور التشريع في حمايتها"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد 8، ص 86.
[23] المرجع نفسه، ص 89.
[24] آسيا علوي، مرجع سابق، ص 1018.
[25] وليد الرشودي، مرجع سابق.
[26] نجاة شاير، (2008-2009)، العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق**، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، ص 172.
[27] المرجع نفسه، ص 173.
[28] الجمهور الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأمر رقم 02-05، المؤرخ في 18 محرم، 1426، الموافق لـ27 فيفري 2005، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية العدد 15.
[29] المصدر نفسه.
[30] وزراة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة الموقع الإلكتروني:

http://www.msnfcf.gof.dz/

قائمة المراجع:

- القوانين **والمراسيم:**

1. الجمهور الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأمر رقم 02-05، المؤرخ في 18 محرم، 1426، الموافق لـ27 فيفري 2005، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية العدد 15.

- **المؤلفات**:

1. العميريني، عبد الله بن محمد بن حمد، (2003)، **الأسرة المسلمة ومواجهة تحديات المعاصرة**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
2. جاسم المهداوي، ندى، (2012)، "أثر الترابط الأسري في تحدي العولمة الثقافية"، في: **التماسك الاسري في ظل العولمة**. الشارقة: دائرة مراكز التنمية الأسرية.

- **الأطروحات**:

1. بن قسمية، رزيقة، (2020-2021)، "المشكلات الأسرية وديناميكية التغيرات السيوسيو-اقتصادية في الأسرة الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه .L. M. D في علم الاجتماع العائلي**، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة.
2. شاير، نجاة، (2008-2009)، العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق**، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران.

- **المقالات**:

1. بوطرفة، نوال، (2021)، "مقاربة نظرية لتحول الأسرة الجزائرية في ظل العولمة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، العدد 07، (25-33).
2. رحماني، نجية، (2017)، "أثر العولمة على الأسرة ودور التشريع في حمايتها"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد 8، (80-95).
3. رمضاني، مريم، (2019)، "دور السياسات العامة في حماية الأسرة في الجزائر 2010-2016-"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 2، المجلد 6، (658-675).
4. عبد المطلب بني يونس، أسماء، (2012)، "عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، المجلد 9، (91-110).
5. طبال، رشيد، (2019)، "الأسرة بين الثابت والمتغير"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 27، (27-47).

6. محمد علي اسماعيل ربابعة، سمر، (2018)، "العولمة وبعض انعكاساتها على تربية الأبناء"، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد 19، (405-428).

- **مواقع الانترنيت**:

1. الرشودي، وليد، (2008)، "التماسك السري في ظل العولمة"، ورقة مقدمة لندوة الأسرة المسلمة والتحديات المعاصر، **مجلة البيان**، من الموقع:
https://almoslim.net/node/103686
2. علوي، آسيا، "الأسرة المسلمة ودورها في مواجهة التحديات المعاصرة"، المؤتمر الدولي التاسع: قضايا الأسرة المسلمة المعاصرة، من الموقع:
http://fac-sciences-islamiques-ar.univ-batna.dz/images/ouvrages-enseignants/Aloui.Assia4.pdf
3. وزراة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة الموقع:
http://www.msnfcf.gof.dz/